

دليل بيانات دبي

كيف ندير معايير بيانات دبي

الإصدار 1.3 (ديسمبر 2020)



دبي الذكية
SMART DUBAI

كيف ندير معايير بيانات دبي

الغرض:	تفصل هذه الوثيقة الإجراءات المتبعة في صياغة وإدارة وتحسين جميع معايير بيانات دبي، بما في ذلك الوحدات الحالية والوحدات الجديدة التي يحتمل إضافتها لدليل بيانات دبي.
من يتحمل مسؤولية تنفيذ هذا المعيار:	مؤسسة بيانات دبي
متى تستخدم هذه الوحدة من دليل بيانات دبي:	تستخدم عبر دورة حياة جميع معايير بيانات دبي.
مالك الوثيقة:	مؤسسة بيانات دبي
التعريف:	يكون للمصطلحات الواردة في هذا المعيار نفس التعاريف الواردة في قاموس مصطلحات دليل بيانات دبي .
الترخيص:	نشرت هذه الوثيقة تحت شروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية 4.0 من أجل تسهيل إعادة استخدامها من قبل الحكومات الأخرى والجهات الخاصة. وباختصار، هذا يعني أنه سيكون لكم مطلق الحرية في مشاركة المواد والتعديل عليها، بما في ذلك لأغراض تجارية، شريطة أن تقديم الضمان المناسب لمؤسسة بيانات دبي بصفتها المالك لها مع عدم الأخذ في اعتباركم أن مؤسسة بيانات دبي ستجيز استخدامكم لهذه المواد.
الوقائع السابقة للإصدار:	الإصدار 1.3، الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2020.

نظرة عامة

تصف هذه الوثيقة العملية التي تدار بها معايير بيانات دبي، من خلال عملية تتنفيذ على ست مراحل - مدعومة بستة مبادئ لصياغة المعايير - كما هو مبين أدناه.

إجراءات صياغة المعايير



مبادئ صياغة المعايير

مشاركة المستخدم في صياغة المعايير
وضوح الملكية والمسؤولية
المسؤولية المشتركة
الوضوح بشأن الامتثال
إشراك أصحاب المصلحة
المعايير المفتوحة
الإنصاف والشفافية

تشتمل الوثيقة على وصف لما يلي:

- [نطاق وتعريف](#) "معايير بيانات دبي"
- [مجموعة الوثائق الحالية](#) التي تقع ضمن هذا النطاق والتعريف
- [المبادئ](#) التي تركز عليها صياغة معايير بيانات دبي
- [الإجراءات](#) التي ينبغي اتباعها في صياغة وإدارة معايير البيانات دبي الحالية والمستقبلية

نطاق وتعريف معايير بيانات دبي

معايير بيانات دبي هي مجموعة من الوثائق التي ستساعد الآن ومستقبلاً في صياغة استراتيجية دبي للاستفادة من البيانات. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، وحدات دليل بيانات دبي.

تستخدم حكومة دبي التعريف التالي لمعايير بيانات دبي، والذي يستند إلى تعريف "منتج السياسة" المستخدم في المعايير البريطانية والدولية للمدن الذكية والتحول الحكومي؛

معايير بيانات دبي: يعني أي وثيقة تم اعتمادها رسمياً على مستوى الحكومة من أجل المساعدة في تحقيق أهداف استراتيجية بيانات دبي. وقد تختلف هذه الوثائق من حيث طبيعتها (بدءاً من الوثائق القانونية ذات القوة القانونية، ومروراً بالسياسات المصرح بها، وانتهاء بالتوجيهات غير الرسمية وأفضل الممارسات) وقد تختلف أيضاً من حيث طولها (قد تكون بعض الوثائق طويلة جداً؛ بينما قد يكون البعض الآخر مجرد نصوص قصيرة).

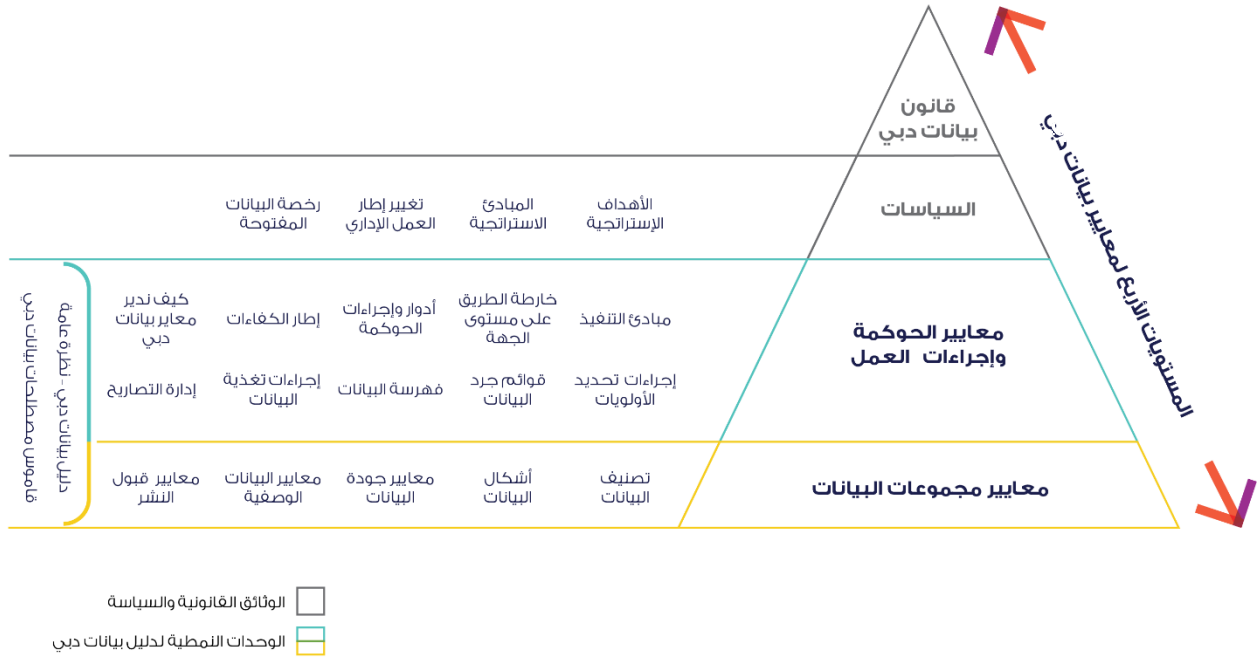
المجموعة الحالية لمعايير دبي

ويوضح الرسم البياني أدناه المجموعة الحالية لمعايير بيانات دبي:

- وعلى رأسها قانون بيانات دبي، والذي يحدد الأساس القانوني لكافة الأعمال المتعلقة ببيانات دبي، ويتيح لمؤسسة بيانات دبي إصدار السياسات والأنظمة والإرشادات المفصلة التي تشكل دليل بيانات دبي.
- هناك مجموعة من السياسات المنشورة التي تدعم قانون بيانات دبي وتحدد **الأهداف الاستراتيجية والمبادئ الاستراتيجية** التي تقود العمل على بيانات دبي.
- يدعم **دليل بيانات دبي** تنفيذ هذا الإطار القانوني والسياسات من خلال مجموعة من الوحدات التي:
 - توصي بأفضل الممارسات التي ينبغي أن تسعى الجهات الحكومية إلى الوفاء بمتطلباتها؛ و
 - يحدد الحد الأدنى من المعايير الإلزامية التي يجب على الجهات الحكومية الامتثال لها.

وتغطي المعايير الواردة في دليل بيانات دبي كلا من إجراءات الحوكمة وأساليب العمل داخل الجهات الحكومية، والمعايير الفنية التي يجب أن تلتزم بها مجموعات البيانات الفردية

1 معهد المعايير البريطانية "وثيقة المواصفات المتاحة للجمهور رقم ٨١؛ إطار المدينة الذكية؛ ومواصفة الأيزو رقم 37104، دليل وضع استراتيجيات المدن والمجتمعات الذكية. وإطار "أواسيس" للحكومات التحولية.



مبادئ صياغة معايير بيانات دبي

سوف نتبع هذه المبادئ في جميع مراحل صياغة معايير بيانات دبي وإدارتها:

1. مشاركة المستخدم في صياغة المعايير

يعتبر الأشخاص الذين سوف يستخدمون المعيار في الممارسة في وضع أفضل للمساهمة في صياغتها. وسوف نعمل على إشراك المستخدمين بفاعلية في صياغة المعايير، واستخدام التنفيذ العملي من خلال اعتماد أوائل المستخدمين كوسيلة لصياغة وتحسين المعايير.

2. وضوح الملكية والمسؤولية

وسيكون لكل معيار من معايير بيانات دبي مالك معروف ومحدد - وهي مؤسسة حكومية تتولى مسؤولية التأكد من صياغة المعيار وفقاً لاحتياجات المستخدمين. وعادة ما تكون هذه المؤسسة مؤسسة بيانات دبي.

3. المسؤولية المشتركة

تكون كافة الجهات الحكومية مسؤولة عن تنفيذ معايير بيانات دبي.

4. **وضوح بشأن الامتثال**

يخول **قانون بيانات دبي** مؤسسة بيانات دبي حق اعتماد سياسات ومعايير تكون ملزمة قانوناً للجهات الحكومية في دبي. وهذا يعني أن معايير بيانات دبي يمكن أن يكون لها قوة قانونية. ومن الضروري عند صياغة أي معيار من معايير بيانات دبي أن يقوم صائغو المعيار بما يلي:

- توضيح ما يجب على الجهة الحكومية القيام به من أجل الامتثال للمعيار، وكيف يمكن لها أن تثبت هذا الامتثال
- توضيح عناصر المعيار المطلوبة للالتزام بقانون بيانات دبي، والعناصر التي تمثل أفضل الممارسات الموصى بها
- تحديد العناصر الإلزامية والمطلوبة للمعيار بالنسبة ل:
 - المتطلبات التي قد يطلب من أي جهة حكومية تحظى بإدارة جيدة تلبيتها، خلال فترة انتقالية معقولة
 - المتطلبات التي تكون فيها تكاليف الامتثال معقولة ومتناسبة بالنظر إلى حجم المنافع التي ستحققها دبي من خلال الامتثال على مستوى الحكومة.

5. **إشراك أصحاب المصلحة**

ينبغي تمكين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها من المشاركة في عملية صياغة معايير بيانات دبي وتعهدها بالرعاية. وينبغي أن تشمل عملية صياغة المعايير أنشطة تواصلية وتشاركية للممارسين داخل الحكومة ومجتمع الموردين لضمان وجود فهم كامل للمعايير وكيفية استخدامها - وأن تكون هناك حلقات تغذية راجعة فعالة. وبمجرد الموافقة على جميع معايير بيانات دبي، يتم نشرها على [الموقع الإلكتروني www.smartdubai.ae](http://www.smartdubai.ae).

6. **المعايير المفتوحة**

كلما أوصى معيار بيانات دبي أو أجاز استخدام معايير فنية أو دلالية محددة نشرتها جهة أخرى خارجية، فينبغي على صائغيها اختيار معايير مفتوحة حيثما كان ذلك ممكناً. (على سبيل المثال، إذا أوصت وحدة بيانات دليل دبي المتعلقة **بأشكال البيانات** باستخدام معيار جيوجسون (GeoJSON) وكيه إم إل (KML) للبيانات الجغرافية المكانية).

وتتمثل مزايا المعايير المفتوحة في أنها:

- تسهل مشاركة البيانات المناسبة عبر الحدود التنظيمية وخارجها، بما في ذلك بين الجهات العامة والخاصة
- تمكن مستخدمي البيانات من مشاركة البيانات وإعادة استخدامها وتبادلها على أساس يتيح قابلية التشغيل التبادلي
- تمكن دمج خدمات مختلفة بأفضل صورة تلبيبة لاحتياجات المواطنين

- تنشئ مجالاً متكافئاً بين مزودي التكنولوجيا، وتمكن الحكومة من الانتقال بين مختلف التكنولوجيات والموردين دون التعرض لخطر عدم الانتقال للمنافسين
 - تمنح مستخدمي البيانات خياراً واسعاً يمكن من خلاله تطبيق التكنولوجيا عند استخدام البيانات، بدلا من الاقتصار على منتج معين أو مورد معين.
- تعتمد حكومة دبي تعريف المعيار المفتوح الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في "الإطار الأوروبي لقابلية التشغيل البيئي للخدمة العامة الأوروبية"⁷. وفي ضوء هذا التعريف، فإن المعايير أو المواصفات المفتوحة هي التي:
- يكون لكافة أصحاب المصلحة فيها نفس إمكانية المساهمة في تطوير المواصفات وبشكل رأي الجمهور فيها جزءاً من عملية صنع القرار
 - تكون متاحة للدراسة من قبل الجميع
 - تكون حقوق الملكية الفكرية لها مرخصة بشروط منصفة ومعقولة وغير تمييزية أو معفاة من حقوق الملكية بطريقة تسمح بالتنفيذ في كل من البرمجيات ذات الملكية المسجلة والمفتوحة المصدر.

7. الإنصاف والشفافية

وستكون معايير بيانات دبي منصفة. أي أنها ستكون قابلة للتنفيذ على أساس تكافؤ الفرص من قبل مجموعة واسعة من موردي التكنولوجيا وخدمات البيانات والبنية التحتية، وتعزيز المنافسة في سوق دبي. وهذا يعني أنه عند الاختيار بين المعايير الفنية والدلالية المختلفة لاستخدامها ضمن معيار بيانات دبي، يجب على صائغي المعيار:

- إعطاء الأفضلية للمعايير المعتمدة من قبل هيئات المعايير العالمية المفتوحة على المعايير الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإعطاء الأفضلية للمعايير الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المعايير المطورة على مستوى دبي
- اختيار المعايير المفتوحة التي تحقق الأداء الأمثل وفقاً للمعايير التالية:
 - المواءمة مع احتياجات مستخدمي البيانات في دبي
 - تمكين الموردين من المنافسة على قدم المساواة
 - دعم المعيار من قبل مجموعة متنوعة من الموردين في السوق
 - التكلفة المستدامة للتنفيذ، بما في ذلك أي تكاليف للخروج أو الانتقال.
- توثيق الأساس المنطقي لاختيار المعيار، لتمكين تلقي ردود فعل مستنيرة من أصحاب المصلحة.

صياغة معايير بيانات دبي

نوصي صائغي معايير بيانات دبي باتباع الإجراءات التالية المؤلفة من ست مراحل:

1. البدء باحتياجات المستخدم

لا يكون لمعايير بيانات دبي قيمة إلا إذا تم استخدامها. ولا يمكن استخدامها إلا إذا كانت تلبي حاجة واضحة للمستخدمين المحتملين: أي أنها توفر لهم أدوات عملية للمساعدة في الامتثال لقانون بيانات دبي وتلبية احتياجات أعمالهم. وبالتالي يجب أن يكون فهم وتوثيق هذه الاحتياجات نقطة البداية عند صياغة أي معيار من معايير بيانات دبي³.

وستقوم مؤسسة بيانات دبي بتقييم احتياجات المستخدمين من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية على السواء. وتشمل الوسائل الرسمية البحث النوعي (المقابلات ومجموعات التركيز) والبحوث الكمية (الدراسات الاستقصائية ودراسات التفضيلات المكتشفة)؛ بينما تشمل الوسائل غير الرسمية التغذية الراجعة التي يتم الحصول عليها من خلال مجموعات العمل، ومجالس السياسات، وقنوات مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين.

2. تحديد أفضل الممارسات

يجب أن يحدد صائغو المعايير نهج أفضل الممارسات التي سيتم اتباعها لتلبية احتياجات المستخدمين المحددة في [المرحلة 1](#). وينبغي أن يشمل ذلك:

- أفضل الممارسات داخل دبي
- البحوث الدولية ودراسات الحالة
- المعايير المفتوحة القائمة التي يمكن اتباعها لتلبية احتياجات المستخدمين، والتي تتوافق مع [مبادئ صياغة معايير بيانات دبي](#) (وعلى وجه الخصوص [المعايير المفتوحة](#) و [مبادئ الإنصاف والشفافية](#))

ولا ينبغي أن يكون الهدف هو إجراء بحوث مطولة وموسعة، ولكن يجب أن يكون التركيز منصباً على الإسراع في جمع أفضل الممارسات من أجل الاستفادة منها عند القيام بالعمل المطلوب في [المرحلة 3](#)

3 البيان الأولي لاحتياجات المستخدمين ومتطلبات العمل للمجموعة [الحالية لمعايير بيانات دبي](#). وقد تم تطويره لصالح مؤسسة بيانات دبي من قبل شركة "سي إس ترانسفورم ليميتد"، وذلك بعد إشراك "الجهات الرائدة" في بيانات دبي في وقت مبكر في "ملاحم المنتجات السياسية" التي تم إعدادها في يونيو 2016.

3. التفاعل مع المستخدمين لصياغة نسخة "ألفا" من المعيار

ينبغي أن يطور صائغي المعايير بعد ذلك نسخة أولية للمعيار، بالاستناد إلى نهج أفضل الممارسات المحددة في [المرحلة 2](#). وفي هذه المرحلة، يجب على الفريق تطوير نسخة نموذجية من المعيار بحيث يمكن اختبارها في وقت لاحق، وتشكيلها وإعادة تنفيذها مع عينة نموذجية من المستخدمين.

4. التعلم من تجربة النشر المبكر

ينبغي أن تتم تجربة المعيار بمجرد اعتماده من مؤسسة بيانات دبي، وينبغي ألا يقوم مستخدمون الإصدار التجريبي بالتعليق على المعيار فحسب، بل يجب عليهم أيضاً اقتراح أساليب العمل التي يوصي المعيار بتطبيقها في بيئة حقيقية.

5. التفاعل مع المستخدمين لصياغة نسخة "بيتا" من المعيار

في هذه المرحلة، ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من [المرحلة 4](#) عند تطوير وتوثيق النسخة المحسنة من المعيار والتي تراعي ردود فعل المستخدمين الذين شاركوا في تجربة نسخة ألفا. وفي [المرحلة 3](#)، يتم اختبار التنقيحات المدخلة على المعيار وتشكيلها وإعادة تنفيذها مع عينة نموذجية من المستخدمين.

وينبغي بعد ذلك الحصول على اعتماد مؤسسة بيانات دبي على النسخة التجريبية الناتجة عن ذلك، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه النسخة:

- تناسب الغرض المنشود على نطاق واسع عبر حكومة دبي
- وأن تفي العناصر الإلزامية المقترحة للمعيار بمتطلبات اختبارات المعقولية والتناسب الموصوفة في [المبدأ 4: الوضوح بشأن الامتثال](#)

- جاهزة للنشر لمجتمع أوسع من أصحاب المصلحة على www.smartdubai.ae.

سوف تقرر مؤسسة بيانات دبي ما إذا كان سيتم تأكيد معيار بيتا كمعيار كامل لبيانات دبي، وستقرر أيضاً ما إذا كان ينبغي تضمين المعيار الجديد كوحدة جديدة ضمن دليل بيانات دبي.

6. تعزيز المتابعة والاستخدام

في الوقت الذي يقدم فيه صائغو المعايير معياراً جديداً إلى مؤسسة بيانات دبي للموافقة عليه كإصدار بيتا، يجب عليهم تقديم خطط لتوعية وإشراك الممارسين داخل الحكومة ومجتمع الموردين لضمان وجود فهم كامل للمعيار الجديد وكيفية استخدامه، والتأكد كذلك من وجود آليات فعالة لتلقي ردود الفعل.

7. المراجعة الشاملة

يجب أن تخضع جميع معايير بيانات دبي لمراجعة دورية وأن يتم تحديثها بناء على جدول زمني محدد ومناسب، مع تحديد نطاق المسؤوليات المتعلقة بإجراء هذه المراجعات. وفي العادة، ينبغي إجراء المراجعة الرسمية لنسخة بيتا في غضون سنة واحدة على الأقل، بهدف إصدار نسخة نهائية من المعيار. وينبغي بعد ذلك مراجعة النسخة النهائية رسمياً في غضون سنتين على الأقل. وفي كل مرحلة، ينبغي النظر فيما إذا كان المعيار لا يزال قادراً على تلبية حاجات المستخدم. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يكون الحل هو تعديل وتحسين المعيار أو إيقافه إذا لم يعد مطلوباً.